نفسي عند قطاعات من الشعب الفلسطيني باتجاه توقع الانقاذ من واشنطن .

وعبر المسؤولون الامريكيون عن هذه السياسة المزدوجة مرارا خلال الاسابيع الماضية . ففي التقرير السنوي عن حالة العالم ، دعا نيكسون الى « العمل خطوة خطوة للوصول الى السلام مع دراسة كل جوانب الصراع بما فيها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » مضيفا بان «مشكلة الارهاب ... هي مشكلة دولية تتصدى لها الولايات المتحدة بجهد كبير [النهار ٥/٤].فالارهاب (الذي اصبح في العرف الامريكي رديفا للمقاومة) يجب التصدي له ، اما الشعب الفلسطيني (الضائع الوديع) فله **حقوق مشروعة** . ولم يحدد اي من المسؤولين الامريكيين — ابتداء من كبيرهم — ماذا تعني هذه العبارة واين تقع حدود الشرعية في قاموس منتهكي كل القوانين الدولية وحتى الداخلية في الهند الصينية وواترغيت (للمثل لا للحصر) . اما على صعيد السياسة النفطية فقد لخص تقرير وزارة الخارجية الامريكية الذي نشر في ٤/١٩ بعض معالم « ازمة الطاقة » . وجاء في التقرير (النهار ٤/٢٠) :

« في اوائل ١٩٧٢ ، اخذت الحقول الامريكية تنتج النفط بأقصى حد من فعاليتها معلنة بذلك انتهاء حقبة كانت فيها الولايات المتحدة تملك امكان تعويض النقص في موارد العالم من النفط — اكثر العناصر حيوية في صناعة الطاقة العالمية — ... واصبحت اربعة معالم رئيسية ستؤثر بشكل كبير على علاقاتنا الخارجية في العقدين المقبلين ، موضوع قلق في كل الدول الرئيسية المستهلكة للطاقة :

١ — زيادة مثيرة في استهلاك النفط العالمي .

٢ — تركيز متزايد لكميات كبيرة من النفط في عدد صغير من الدول .

٣ — تغير العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة وشركات النفط .

٤ — بروز الولايات المتحدة كدولة مستوردة لكميات متزايدة من النفط » .

ويستنتج التقرير : « نحن الان اكبر دولة مستوردة للنفط في العالم ... اننا نعتقد ان على الولايات المتحدة ان تظهر قدرة على المبادرة في السعي لتجنب وضع قد يفجر تزاحما على مخزون الطاقة بين الدول المستوردة » . وقد لخصت النيويورك تايمز بشكل اكثر وضوحا القلق الامريكي حين اشارت (٤/١٦) الى « ان الصراع حول النفط ربما يشكل بالنسبة الى مجتمعات اوروبا الغربية وامريكا في السبعينات خطرا مماثلا لخطر القوة العسكرية السوفياتية في الاربعينات والخمسينات » .

ومهما تشكلت عند بعض الاوساط العربية من اوهام حول امكانية استخدام النفط كسلاح تهديد ضد الغرب في ظل الاوضاع العربية القائمة ، فان التصريحات الامريكية بالذات تشير الى ثقة كبيرة في امكانيات السيطرة على منابع البترول واستبعاد اي تأثير عربي جدي على السياسة الامريكية في الشرق الاوسط في الظروف الحالية . ومثال على ذلك استخفاف المسؤولين الامريكيين الذي عبرت عنه واشنطن بوست (٤/١٩) بالتهديد السعودي بالحد من زيادة الانتاج ما لم تبدل الولايات المتحدة سياستها المؤيدة لاسرائيل . وكذلك قول روجرز [النهار ٤/٣٠] : «ان اعتماد الولايات المتحدة المتزايد على النفط المستورد لا يعني تغييرا في سياستها تجاه الشرق الاوسط » .

ولا بد من الاشارة هنا الى تطورات المحادثات بين الدول المصدرة للنفط وشركات التسويق . فقد انعقد اجتماع بين الطرفين في فيينا ابتداء من ٤/٢٣ طالبت فيه اللجنة الوزارية الممثلة لمنظمة الدول المصدرة (اوبيك) والمكونة من وزراء نفط ليبيا والعراق والكويت بزيادة قدرها ١١٤١ بالمئة من شركات النفط كتعويض للخسارة التي لحقت بها من جراء تخفيض قيمة الدولار . وجدير بالذكر ان اوبيك تضم ١١ دولة بينها ٧ دول عربية ، وهي ابو ظبي والجزائر والكويت والعراق وليبيا وقطر والسعودية بالاضافة الى اندونيسيا وايران ونيجيريا وفنزويلا. وهذه الدول تزود الغرب بنحو ٨٠ بالمئة من حاجته. ولم يعط اجتماع فيينا اية نتيجة . واعطت دول اوبيك مهلة للشركات ، عادت بعدها فاجتمعت في طرابلس في ٥/٧ لتواجه رفضا جديدا ، دعت بعده الى مؤتمر طارىء للدول الاحدى عشرة يعقد في فيينا ايضا في ٥/٢١ .

● وعلى صعيد السياسة الامريكية ، لفت الانتباه المؤتمر الذي عقده سفراء الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وجنوب شرق آسيا . وقد عقد المؤتمر في طهران يومي ٢٣ و ٤/٢٤ برئاسة كينيث رانش وكيل وزارة الخارجية